ISSN: 2253-0347
مجلــة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society sciences
EISSN: 2602-781X
المجلد: 11 / العدد: 01 / السنة: 2022 / ص ص: 381- 402

التّجاذبات الأنثروبولوجيّة للأسرة التلمسانيّة بين الهيمنة و السلطة
-معيش الأزواج نموذجا-

The anthropological tensions of the Tlemcenian family between hegemony and power
- Couples livelihood model -

تاريخ الإرسال: 2021 /06/28 تاريخ القبول: 04 /02/ 2022 تاريخ النشر: 2022 /03/28

مريم جلطي [1] يحيى بلمقدم [2]

1 جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، *Email* : meriem.djemokaddem@gmail.com

مخبر: أنثروبولوجيا الأديان ومقارنتها

2 جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر *Email* : yahia.belmokaddem@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى معالجة موضوع الهيمنة داخل الأسرة الجزائرية، من خلال مقارنات بين ما توصل إلية بعض الملاحظين في مجال الهيمنة الذّكورية على حد تعبير الباحث مصطفى بوتفنوشت، لتخلص في الأخير إلى وجود عاملين أساسيين في تحديد علاقة الهيمنة بين الزّوجين يتمثّلان في العامل المادي، والعامل الثّقافي.

الكلمات المفتاحية: الأسرة؛ الهيمنة؛ الأزواج؛ العامل المادي؛ العامل الثّقافي.

المؤلف المرسل: مريم جلطي، *Email* : meriem.djemokaddem@gmail.com

Abstract:

This study aims to address the issue of hegemony within the Algerian family, through comparisons between the findings of some observers in the field of male hegemony, according to researcher Mustafa Boutefnousht, to conclude in the end that there are two main factors in determining the relationship of dominance between spouses, which are the material factor, and the factor Cultural.

Keywords: family, dominance, couples, material factor, cultural factor.

مقدمة:

شهدت وضعيّة المرأة في العالم عبر تعاقب الفترات الزمنيّة عدّة تحوّلات في مكانتها، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، ساهم هذا في التنوّع والتّباين في النّواميس، كما ساهمت القوانين والتّشريعات بشكل كبير في بروز التحوّلات، ممّا أعطاها مكاسب، وبالمقابل انتزع البعض الآخر منها، هذا الّذي امتلكته في أزمنة ماضية، حيث أنّها اعتبرت رمزا للآلهة والخصوبة، خاصّة في المجتمعات الأموسيّة، ولكن سرعان ما انتزع منها هذا الحق بالتحوّل إلى المجتمعات الأبويّة.

كانت المرأة عبر التاريخ حاملة للحضارة، ولكن طالها التّهميش، ففي الحضارة اليونانيّة لم يكن لها الحقّ بالكلام، ويظهر ذلك في تعبيرات أفلاطون الّذي يرفض السّماح لها حتّى بالكلام، بالمقابل "كان ارسطو يعلّم النّساء قائلا بأنّ العالم يتكوّن طبيعيا من الأسياد والكائنات الخاضعة، فإنّ رؤية الأشياء بهذه الطّريقة أدّت إلى نفي النّساء الأحرار والعبيد، والعزاء عن إدارة الشّؤون العامّة، لأنّ طبيعتهم لا تجعلهم قادرين على ممارسة الحكم، وإذا حدث أنّ النّساء قد تعوّدن على سماع مثل هذه المقولات، فمن الممكن أن ينتهي بهنّ الأمر إلى الاعتقاد بذلك" (جيزيل، 1998)، و المقصود هنا هو ترسيخ تنشئة ذكوريّة مستدخلة (Intériorisé) لدى الجنسين.

تواصلت هذه الأفكار مع الحضارات الشرقيّة وتحديدا العربيّة في العصر الجاهلي، فساهمت بدورها في ترسيخ هذا الفكر، وبهذا اعتبرت المرأة مهيمن عليها، كلّ هذه المواقف دعمتها النّصوص الدّينيّة من قبل، وتمركزت في الوعي المجتمعي، فقد عبّر جون كلود بارو Jean-Claude barreau قائلا بأنّ: "جميع الأديان في العالم تمنح لنفسها حق الدّفاع بالنّسبة لموضوع المرأة" (جيزيل، 1998)، لكن بأيّة طريقة؟ فعلى سبيل المثال في المسيحيّة، نجد توما الأكويني Thomas Aquinas الّذي "اعتبرها ذكرا فاشلا، باستناده على الكتاب المقدّس الّذي شدّد على دور المرأة كأمّ وزوجة، وبأنّ عملها خارج البيت لا يتلاءم مع أدوارها الأصليّة" (جيزيل، 1998) هذا ما يشير إليه مفهوم "النّوع الاجتماعي (الجندر) الّذي يحدّد الاختلاف بين الرّجال والنّساء على أساس اختلاف الأدوار الاجتماعيّة (وهو نتاج ثقافي- اجتماعي تاريخي)" (الاجتماعيّة، 2007).

أمّا بعد ظهور الإسلام في المجتمع العربي، فإنّ الإسلام كرّم المرأة وعزّز مكانتها وعرّفها بحقوقها وواجباتها، وأكسبها مكانة داخل الأسرة والمجتمع، أمّا على مستوى الممارسات فهناك تجاذبات من حيث الاعتراف الحقيقي بذلك من طرف الرّجل وتناقضات أحيانا أخرى، نتيجة عوامل سوسيوأنثروبولوجية ترسّبت في الوعي المجتمعي... مع إعطاء المرأة بعض الحريّات المحدودة كالحق في الحياة، الّذي تطوّر بعامل الزّمن إلى الحق في التعلّم، والعمل، ولكن عمل المجتمع على أن يبقيها على نفس الحالة بالرّغم من المحاولات الجادّة في مسارها التحرّري.

من هذا المنطلق فإنّ البحث في شؤون المرأة ليس أمرا يسيرا، نظرا لما يوجد من علاقة ديناميّة بين المرأة ودورها من جهة، وبين البنى الاجتماعيّة من جهة أخرى، وبهذا تختلف الأدوار الموكلة إليها باختلاف النّسق الاجتماعي الّذي تتواجد فيه، وبالأخصّ المعاصر الّذي تتداخل فيه أدوارها في عدّة مؤسّسات الّتي تشمل الأسرة، المؤسّسات التّربوية، التّنظيمات، الحركات النّسوية، الأحزاب السّياسية، وسائل الاعلام، وتعتبر الأسرة أحد أهمّ المؤسّسات الّتي احتوتها في ظلّ مجموعة من التّفاعلات، ولكن تطوّر

الحياة الاجتماعيّة للبشر قد أحدث تغييرا ترتّب عليه ظهور الرّجل باعتباره جائرا و ظالما و مستبدا، و ظهرت فيه المرأة على أنّها خاضعة و مقيّدة.

فهل هذه النظرة الّتي رُسّخت منذ زمن بعيد لازالت هي السّائدة في واقع معيش الأزواج بالمجتمع الجزائري؟ وتحديدا بمدينة تلمسان.

لقد عرفت علاقة الرّجل بالمرأة عدّة تصوّرات في إطار الزّواج وتكوين الأسرة بنوعيها: الممتدّة الأكثر ميولا للتّقليد، والنوويّة الّتي تعتبر من مؤشّرات الحداثة، فالعلاقة في غاية التّعقيد بين ظاهر يعبّر عن الهيمنة الذّكوريّة المطلقة في المجتمعات العربيّة التّقليديّة، وبين خفيّ يطرح العديد من التّساؤلات، وأكثرها جدلا في المجتمع الجزائري المحافظ، المرتكز على الدّين الإسلامي في ثقافته المحليّة، فمن خلال النّصوص الدينيّة الّتي أعطت لها المرأة والرّجل على حدّ سواء صبغة وفهم خاطئ وفق المتطلّبات المجتمعيّة المسايرة للواقع المعيش، الّتي تجد ضالّتها فيها، ومثال ذلك ما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: "الرّجال قوّامون على النّساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ اللّه والّتي تخافون نشوزهنّ فعظوهنّ واهجروهنّ في المضاجع واضربوهنّ فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهنّ سبيلا إنّ اللّه كان عليّا كبيرا" (المصحف الكريم).

في ظلّ هذه التأويلات الّتي كانت القوانين الدّعامة الأساسيّة لها، والّتي كرّست مجموعة من التّشريعات من خلال قانون الأسرة الصّادر سنة 1984، والمعدّل سنة 2005 ،والّذي بدوره اعتبر قفزة نوعيّة، بالمقابل برزت مجموعة من الدّراسات، المصادقة على فكرة وجود الهيمنة الذّكوريّة في المجتمع الجزائري وعلى رأسها:

الدّراسة الّتي قام بها عالم الاجتماع الفرنسي **بيير بورديو** P. Bourdieu، وهي من أهمّ الدّراسات الّتي "مسّت المركزيّة الذّكوريّة Androcentrique، والهيمنة والتأثيرات الّتي تنتجها وتعيد إنتاجها في المجتمع القائم على العنف الرّمزي، الّذي يعتبر المثال الأكبر للخضوع، فهو من بين الشّروط الضّروريّة للنمو والبقاء المتأصل في الخبايا الحميمة

للأجساد (سوءا عند المرأة أو الرجل)، فقد حاول في هذا الكتاب استحضار أو قياس أوجه الدّوام أو التغيّر للنظام الجنسي، ويعتبر أنّ العلاقات بين الجنسين هي أقلّ تحولا ممّا توحي الملاحظة السطحيّة، ويعتبر أنّ السّبب في هذه الوضعيّة للمرأة هي الآليات التاريخيّة (كالعائلة، المدرسة...)، أي التّنشئة الاجتماعيّة للذّكور والإناث، والّتي تحاول نزع حق النّساء من دورهنّ، فالسّبيل الوحيد للتعبير عن رأيه هو السّياسة" (بورديو، 2009)، هذا مختصر ما جاء به **بورديو** في كتابه **الهيمنة الذّكوريّة**، وهو عبارة عن دراسة ميدانيّة حول المجتمع القبائلي في الجزائر فترة الستينيات.

في نفس الموضوع واصلت **كاميل لاكوست دوجاردان** Camille Lacoste Dujardin، حيث رأت في دراستها بأنّ "الشّيء الغير ملاحظ والمقبول كطبيعة، وغير مجسّد من طرف النّساء اللّواتي يعتبرن بأنّ ليس لديهنّ شكل من المقاومة، ولكن الملاحظ من المقابلات بأنّ لهنّ وعي، وهذا بعد عشر سنوات من دراسة Bourdieu في نفس الهيكل والمكان، فكانت هناك رؤية ناقدة عمّا سبق حول المجتمع القبائلي من قبل مختصّة في القضايا النّسويّة، فكان تفسيرها مشهور للأمومة والّتي هي ضدّ السّلطة أو تعتبر كتعويض للمساواة بين الجنسين، ولا تكون تلك السّلطة إلاّ في سنّ متقدّمة مع أبناء ذكور، كان هذا التّحليل سنة 1985" في كتابها: " Les mères contre les femmes" (Lacoste، 2008)، وبعد خمسين سنة من الدّراسات والتجربة الاثنوجرافية واصلت الباحثة Camille Lacoste Dujardin وبرهنت في صيرورة متنافرة منطلقة من منبعين:

الوضوح (Lucidité) أي أنّ النّساء القبائليّات يحافظن على العدالة ويتظاهرن، بحب الصراع (Pugnacité) ومقاومة النّظام الأبوي، وبهذا هنا نحن في صدى الحديث عن الشّجاعة النّسوية «La vaillances des femmes»، "وهو ثاني كتاب لها والّذي صدر عام 2008، حيث عبّرت فيه عن مدى عمق اللاّتسامح اتجاه الضغوط الذّكوريّة، ومن خلال هذه الصّورة رسمت الباحثة مدى الغنى والتّعدّد في النماذج النّسويّة، وذلك عن طريق الخطاب الاجتماعي المتداول والّذي أنتجته الأمّهات اتجاه أبنائهنّ، هذه التمثّلات المتداولة

شفهيا عند النّساء نجدها من جهة أخرى مؤكّدة في الممارسات، واعين بسلطتهنّ الّتي يصنعنها والتّعقيدات الّتي تواجه مع القوى الطبيعيّة" (Barraud، 2009).

في دراسة ميدانيّة أخرى، يكشف لنا مصطفى بوتفنوشت: في كتابه "العائلة الجزائريّة التطوّر والخصائص الحديثة" والّتي شملت ثلاث ولايات سنة 1984 وهي: الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، حيث انطلق من تساؤل:

"هل المجتمع الجزائري رجالي؟، ويجيب بأنّه من النّاحية الكميّة الجزائر ليست بعالم رجال، بحيث مقابل كل 100 رجل يوجد 105 من النساء، لكنّه من النّاحية الاجتماعيّة وفي نظر الملاحظ فإنّ المجتمع الجزائري قبل كلّ شيء هو مجتمع ذكور، وهذا يعود لسبب أنّ القواعد السلوكيّة للجزائر التقليديّة تجعل المرأة في مرتبة غير بارزة وهو ما لا ينتبه إليه الملاحظون الأجانب والذّكور خاصّة، لكن الملاحظ الأجنبي الّذي يحتك بعالم الرّجال سيخطئ إذا أهمل الثقل الإيجابي لعالم النساء، وبالتّأكيد فإنّ عالم الرّجال يشغل الوجه البارز من الميدان الاجتماعي، لكن عالم المرأة الّذي يشغل المؤخّرة يلعب في المجتمع الجزائري أدوارا يجب عدم تجاهلها" (بوتفنوشت، 1984)، كما يطرح الهواري عدّي : في كتابه "Les mutations de la société Algérienne "، "انتقال المجتمع الجزائري وتبدّله الخاص بنموذج الرّوابط الاجتماعيّة والعائلة المعاصرة، حيث درس التأثيرات الظرفيّة والعوامل الّتي ساهمت في إحداث التغيّر على مستوى الرّوابط الاجتماعيّة وما نتج عنها من نماذج مختلفة في العلاقات، هذه الأخيرة الّتي جاءت كمحصلة لمجموع التغيّرات المجتمعيّة والتّحوّلات الثقافيّة، بحيث أصبحت المتغيرات الجديدة مثل: خروج المرأة للتعليم والعمل ومشاركتها في الحياة الاقتصاديّة دور في تغيّر وتحوّل بعض العادات والتّقاليد منها تقاليد اختيار الزّوجة وغيرها من العادات، والتّقاليد الّتي نشأ عنها معالم المجتمع الحديث" (منصوري، 2011/2010).

وفي ظل هذه التحوّلات الّتي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال على عدّة مستويات : المستوى السياسي بانتقاله من الأحاديّة إلى التعدّديّة الحزبيّة، الاقتصادي مستمدا مصدره من الميثاق الوطني سنة 1962 والّذي نادى من أجل أن تجعل المرأة "طاقتها في

خدمة بلدها من خلال المشاركة في الحياة الاقتصادية، حيث يكون العمل هو السبيل الوحيد لترقيتها" (الديوان، 2011)، أمّا المستوى السوسيوثقافي فتمثّل في ارتفاع نسبة التّعليم من37%سنة 1966 إلى 92% سنة2008، وفيما يخصّ نسبة الطّالبات الجزائريّات في قسم التدرّج ارتفع من15%سنة1963 إلى 59% (الديوان، 2011) نشرة رقم 173، وباعتبار الأسرة الخليّة الأساسيّة في المجتمع تضمّ الجنسين حيث عرّفها G. Mordock عام 1949 بأنّها "جماعة اجتماعيّة يقيم أفرادها جميعا في مسكن مشترك ويتعاونون اقتصاديا ويتناسلون" (Raymond، 2005)، بدورها تأثرت هذه الأخيرة عن طريق التّفاعلات الّتي حدثت في علاقة المرأة بالرّجل في الحياة الزوجيّة، ويشير محمد السويدي "بأن العلاقات الأسريّة مسّها تغيير، حيث شهدت تغييرا بعد الاستقلال على مستوى دور المرأة الّتي أصبح من حقّها الانتخاب، والعمل، والتّعليم، وتقلّد المناصب السياسيّة وذلك انطلاقا من استراتيجيات (السويدي، بدون سنة).

- فهل المرأة المتزوّجة في المجتمع الجزائري لا زالت على نفس الحالة؟ وهل هي مهيمن عليها في الفترة الحاليّة من طرف الزّوج؟ وماهي التحوّلات الّتي جاءت بها القوانين لمفهوم الهيمنة؟

- ألم تؤثر الظروف الحاليّة من مستوى اقتصادي وسوسيوثقافي في معيش الأزواج، ومن وضعيّة واستراتيجيّات المرأة المتزوّجة اتجاه زوجها؟

- ما مدى تغيّر نظرة الزّوجة المتعلّمة والعاملة للحياة الزّوجية؟، وهل للزّوجة استراتيجيّات وحسابات في علاقتها مع زوجها أعطت في الواقع أشكالا للحياة الزوجيّة وللهيمنة؟

لقد ساهم ظهور المرأة في الآونة الأخيرة، وبصفة كبيرة في مجالي التّعليم والعمل من تكوينها لمكانة في المجتمع، مما جعلها تعيد النّظر في علاقتها مع الرّجل سواء الأب، الزّوج، الزميل في ميدان العمل، فرغم الأعراف والتّقاليد الاجتماعيّة المكتسبة من التمثّلات، كون المجتمع الجزائري هو مجتمع ذكوري، إلاّ أنّها من خلال استراتيجياتها

والحسابات الّتي تقوم بها من أجل بلوغ السّلطة جعلها تمارس سُلطة على الزّوج بشكل أو بآخر.

- ربما يعمل قانون الأسرة المعدّل، والوازع الدّيني لأحد الطرفين على الاستقرار والتّفاوض في الحياة الزوجيّة.
- ربما يلعب المستوى التّعليمي والاقتصادي للمرأة المتزوّجة دورا محوريا لبسط السّلطة والهيمنة على الحياة الزوجيّة. .

2 - المفاهيم الاجرائيّة: لقد ركّزنا على مجموعة من المفاهيم المساعدة في الدّراسة، والّتي تضمّنتها الاشكاليّة والفرضيّة وهي كالآتي:

1.2.المؤسّسة:

على اعتبار الأسرة مؤسّسة حسب بعض علماء الاجتماع والّتي عرّفها بيار أنصار على أنّها "مجموعة من الوظائف المترابطة فيما بينها من خلال خطوط السّلطة والاتّصال، حيث تتكوّن من مجموعة من الأعضاء، الّذين هم في علاقة تفاعليّة تلقائيا" (أنصار، 1992). أمّا ميشال كروزييه M. Crozier "فيعتبرها محيط للصّراع النّاتج عن المواجهات بين مختلف الفاعلين الّذين يتمتّعون بهامش من الحريّة، ويستخدمون مصادر القوّة كوسيلة للضغط، وهذا الصّراع لا يعبّر عن فشل المؤسّسة، لكن يمكن اعتباره وسيلة لاستمرارها" (Crozier، 1977)، ومع أنّ الأسرة هي من أهمّ المؤسّسات الاجتماعيّة الّتي تسعى للبناء الاجتماعي للمجتمع المتكامل، إلاّ أنّ هذا المفهوم لا نجد له تعريف ومعنى واضحان يتفق عليهما المختصّين، لهذا تعدّدت تعريفات الأسرة بتعدّد العلماء واتّجاهاتهم النّظريّة والفكريّة.

1- نجد في معجم علم الاجتماع أنّ الأسرة "هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزّواج والدّم والتبنّي ويتفاعلون معا، وقد يتمّ هذا التّفاعل بين الزّوج والزّوجة، وبين الأمّ والأب والأبناء، ويتكوّن منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميّز بخصائص معيّنة" (Sumpf، 1973).

2- يعتقد عالم الاجتماع الفرنسي Emile Durkheim أنّ "الأسرة ليست ذلك التجمّع الطّبيعي للأبوين وما ينجبانه من أولاد على ما يسود في الاعتقاد، بل إنّها مؤسّسة اجتماعيّة تكوّنت لأسباب اجتماعيّة، ويرتبط أعضاؤها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض" (Durkheim، 1921).

2.2. الزواج:

يعرّف E. Westermarck وسترمارك 1926 الزواج على أنّه "علاقة بين رجل أو أكثر مع امرأة أو أكثر يقرّها القانون والعادات وتنطوي على حقوق وواجبات معينة تترتّب على اتحاد الطرفين وعلى إنجاب الأطفال الّذين يولدون نتيجة هذا الزواج" (عمر، 2001).

3.2. الهيمنة:

"استخدم هذا المصطلح بمعناه الواسع من النّفوذ الّذي تكون فيه جماعة اجتماعيّة واحدة تمارس نفوذها على الأخرى، بمعنى آخر تسلّط الكبير على الصّغير أو الرّجل على المرأة" (العمر، 2000).

4.2. الهيمنة الذكورية:

"هو مفهوم مقترن بالدّراسة الّتي قام بها Pierre Bourdieu في المجتمع الجزائري، فهي خاصيّة كونيّة متجذّرة في اللاّوعي للأفراد سواء كانوا ذكورا أو إناثا، ورغم أنّها تعلن عن نفسها كمعطى طبيعي، فهي تبقى في الأصل عبارة عن بناء اجتماعي، تاريخي، ثقافي تنتجه وتعيد إنتاجه مجموعة من المؤسّسات الاجتماعيّة، فالمجتمع يرسم لكلّ جنس مساره وينتظر لكلّ منهما مجموعة من السلوكيّات والاتّجاهات، فالرّجال عليهم الامتياز بالرجولة والمنافسة واثبات الذّات، أمّا النّساء عليهنّ الخضوع للهيمنة الذّكوريّة، ولهذا فبالنسبة له فإنّهن شريكات في إنتاج الهيمنة والمحافظة عليها وكذا إعادة انتاجها" (غدنز، 2001).

5.2. الاستراتيجية:

يعتبر هذا المفهوم مستنبط من نظريّة التّحليل الاستراتيجي ل M. Crozier فهي "فعل عقلاني بالنّسبة لكلّ فاعل، حيث تعبّر على أنّها أفعال متماسكة ومترابطة للسلوك الّتي يتبناها الفاعل على وجهة نظر خاصة به، وتوجّه الاستراتيجيّة حسب نوعيّة الأهداف والرّهانات، فيفرض الفاعل سلطته كلّما تحكّم في منطقة الشك " (Mucchiclli، بدون سنة).

6.2. العقلانيّة:

تبين بعض التّحليلات أنّ مفهوم العقلانيّة صعب التحديد غالبا، "ففي بعض الأوضاع يمكننا أن نحسم دون تردّد بين الفعل العقلاني والفعل الغير العقلاني، ولكن في العديد من الأوضاع صعب بالنّسبة للفاعل الاجتماعي أن يحدّد الخيار العقلاني، أي الخيار القابل لأن يؤدّي إلى النّتائج الأكثر مطابقة مع أفضليّاته" (بودون، بدون سنة).

7.2. المستوى الاقتصادي:

كتعريف إجرائي هو المورد المادّي الّذي يتقاضاه الزّوجان سواء المرأة أو الرّجل أو أحدهما مقابل عمل مأجور، وكيفيّة تسييره داخل الفضاء المنزلي (الأسري) والفضاء الخارجي في تعاملاتهم مع الوسط الاجتماعي.

8.1. المستوى الثقافي:

عرّفناه اجرائيا على أنّه الدّرجة العلميّة الّتي وصل إليها الفرد خلال مساره، والمعبّر عنها بمجموع الشّهادات الأكاديميّة مع عدم مراعات كيفيّة الحصول عليها.

نستنتج من خلال هذه التّعاريف بأنّ الأسرة من أهمّ المؤسّسات الاجتماعيّة الّتي تساهم في ثبات أو تغيّر المجتمع، والّتي تُبنى على أساس رابطة الزّواج بمختلف أشكاله، حسب خصوصيّة كل مجتمع، فينتج لنا أزواج تحدث بينهم في إطار العلاقة الزّوجية مجموعة من التّفاعلات العقلانيّة والمتناقضة المتعدّدة منها: الهيمنة، السّلطة،

الاستراتيجيّة...، هذه التّفاعلات تتحدّد وتخضع لمستويين هما: المستوى الثّقافي والمستوى الاقتصادي.

1.المقاربة السوسيولوجية المعتمدة:

لكلّ دراسة سوسيولوجية مقاربة نظريّة يعتمدها الباحث لتفسير وتحليل وفهم أو تكميم الظواهر الاجتماعية قصد الوصول لما هو خفيّ في المجتمع على حد تعبير عبد الرحيم العطري، فمن خلال هذه الدّراسة، اعتمدنا مقاربة سوسيوأنثروبولوجية، مرتكزين في ذلك على مجموعة من المفاهيم حيث وظّفنا نظريّة التّحليل الاستراتيجي "لميشال كروزييه" و"فريدبارغ"، الّتي حسب اعتقادنا ستساعدنا في تفسير وتحليل معاش الأزواج من خلال استراتيجيّة كلا الجنسين منذ فترة الخطوبة إلى أنّ يتزوجا، وتستمرّ استراتيجيتهما على مدار حياتهما الزوجيّة، هذه الدّراسة الكيفيّة الّتي سترافقها الكثير من التّقاطعات بين مختلف نماذج الأزواج حسب المؤشّرين الأساسيّين اللّذين نريد اعتمدهما في هذه الدّراسة وهما: المستوى الثقافي والمستوى الاقتصادي.

وظّفنا مفهومي العون والفاعل اللّذان يعتبران مفهومين أساسيّان عند دوركهايم وفيبر، كما وظّفنا مفهوم الصّراع من خلال الدّور الّذي تلعبه الماديّات في خلق نوع من الطبقيّة بين الأزواج.

كذلك استعملنا مفهوم الدّور الاجتماعي الّذي يلعبه الزّوجين من خلال رأس المال المادّي والثقافي على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو.

2.المنهج:

اعتمدنا المنهج الفيبيري الفهمي الكيفي المنسوب لعالم الاجتماع الألماني M. Weber الّذي يعرّف علم الاجتماع على أنّه علم الاجتماع الفهم والتّفسير، وهدفنا من هذه الدّراسة كباحثين سوسيولوجيين " هو تفسير وفهم المجتمع" (Kauffmann، بدون سنة) لذلك سعينا لوصف، وفهم وتفسير وتحليل معاش الأزواج من خلال الحياة اليوميّة، وكذا الكشف عن أشكال الهيمنة في المجتمع التلمساني.

3.التقنيات المستعملة:

لقد قمنا بإعداد استمارة وذلك تدعيما لدليل المقابلة بعد جمع معطيات من المقابلات الاستطلاعيّة الأوليّة، فطبيعة الموضوع فرضت مجموعة من التّفاصيل عن الحياة الزوجيّة، والّتي تُعتمد كمؤشرات للتّحليل، ففرض علينا البحث اعتماد عينة تشمل 20 (زوج وزوجة)، وإجراء المقابلات المعمّقة الّتي تعتبر حسب موريس أنجرس من بين "أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف المحفّزات العميقة للأفراد واكتشاف العوامل المشتركة لسلوكهم اعتمادا على خصوصيّة كل حالة" (أنجرس، 2004)، كما أنّنا لا يمكننا فصل تقنيّة الملاحظة عن هذه الأخيرة لأنّها ترتبط في معناها العام بالمقابلة، أي أنّ استعمال المقابلة كأداة لجمع البيانات حول الأزواج سمح لنا كباحثين من الاستفادة مما نلاحظه أثناء محادثة المبحوث، وأن نتعرّف على دلالات ومعاني الإشارات والحركات الّتي يستعملها ويقوم بها المبحوثين أثناء إجاباتهم.

4.العيّنة وأسس اختيارها:

إنّ قصد الباحث من اختيار العيّنة الّتي تتوفّر فيها شروط معيّنة أنّها تمثّل المجتمع أفضل تمثيل، أي يختار الوحدة أو الوحدات الّتي تكون مقاييسها مماثلة أو مشابهة لمقياس المجتمع الأصلي.

فاختيارنا للعيّنة كان على أساس قصدي موضوعي، والعيّنة القصديّة (العمديّة) "يقدّر فيها الباحث حاجته حسب طبيعة المعلومات، ويختار العيّنة الّتي تحقق له ما يريد" (الصيرفي، 2002)، فكانت العينة من ولاية تلمسان تشمل عشر أزواج يتراوح أعمارهم ما بين 18_85 سنة، في حين كان جوهر الاختيار نابع من أسس سوسيولوجيّة، وهذا ما وضّحناه في الجدول التّالي من خلال مجموعة من الخصائص:

السن	المستوى الثقافي	المستوى الاقتصادي	الأصل الاجتماعي
ما بين	- مثقفان	_ يعملان	_ شبه ريفي
18_85سنة	- غير مثقفان	_ لا يعملان	_ مديني

5. **الإطار البشري/ المكاني/ الزماني للبحث:**

إن مجتمع البحث هم أزواج مدينة تلمسان الّذين تتوفّر فيهم الشّروط والمؤشّرات التالية:

1.7. الثقافية: يتمثّل في مؤشّر التعليم.

2.7. الاقتصادية: يتمثّل في مؤشّر العمل (الدّخل).

3.7. المكانة الاجتماعية: يتمثّل في مؤشّر الأصل والطّبقة الاجتماعيّة.

تمّت المقابلات المعمّقة مع أفراد العيّنة في الفترة الممتدّة بين 2014-2019.

6.النتائج والتحليل:

عرف المجتمع الجزائري منذ الاستقلال ونشوء الدّولة الجزائرية الحديثة مجموعة من التغيّرات والتحوّلات على جميع المستويات السياسيّة والاجتماعيّة، والاقتصادية، والثقافيّة، حيث عملت السّياسات المتعاقبة على الاهتمام بميدان التّعليم بشكل عام وتطوير مكانة المرأة ودورها في المجتمع من خلال المواثيق والدّساتير المتتابعة، فمَكّن هذا دخول المرأة لميدان التّعليم وإعطائها وعي بحقوقها على المستوى الفردي وفي إطار علاقتها مع الرجل المتمثّل في الأب، الأخ، الزوج....إلخ، فأصبحت تفكّر بالعمل، ويمكن الإشارة إلى أنّ "نسبة كبيرة من النّساء العاملات هنّ عازبات، وذلك بنسبة53%، في حين المتزوّجات 39%مقابل 60%رجال، ويعني هذا مدى ديناميّة المرأة الغير المتزوّجة، كما يعني بأنّ الزّواج يلعب دورا مؤثرا في النّشاط المهني، ومؤشّر لمدى استقلاليّة المرأة في حياتها الزّوجيّة، وكذا السّلطة الذكوريّة الّتي يمارسها الزّوج (الأرقام المذكورة مستخلصة من دراسات المركز الإعلام والتوثيق حول حقوق دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية (www.ciddef-dz.com)، كما تلعب وسائل الإعلام دورا

في توعية المرأة بشتى أصنافها المتعلّمة وغير متعلّمة، العاملة وغير العاملة، وذلك من خلال بثّ مجموع البرامج التوعويّة في نطاق علاقة الأزواج، وكذا متابعة موجة من البرامج، والّتي أعطت تأثيرا على العلاقات الزّوجيّة، وهذا ما أشار إليه أحد المختصّين النفسانيين بالمستشفى الجامعي بتلمسان في لقائنا معه، والّذي يعتبر من المخبرين، فوسائل الإعلام لها دور هام في مرحلة الانتقال أو التحول الاجتماعي من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة.

إذن من هذا المنطلق، هناك اتّفاق ضمني ومعلن عنه بالنّسبة للمختصّين في العلوم الاجتماعيّة بأثر التحوّلات العميقة والجذريّة في شتّى المجالات والأصعدة في المجتمع الجزائري، وعلى وجه الخصوص بما تعلّق بالمرأة وشؤونها، وتحديدا المتزوّجة، فلماذا حدث هذا التغيّر وماهي العوامل المؤدّية لذلك؟

1.8. العامل الثّقافي ودوره في الهيمنة لدى الحياة الزوجيّة:

لقد لعب العامل الثّقافي دورا أساسيا وجوهريا في تغيّر طريقة تفكير الزّوجين، فكلاهما يقوم بعمليّة حسابيّة من خلال مجموع الاستراتيجيات الّتي يتبناها، وذلك في أوّل مرحلة، وهي مرحلة اختيار شريك الحياة، حيث الرّجل يفضّل المرأة الّتي تقلّ عنه أو تتساوى معه في المستوى التّعليمي، وهذا ما عبر عنه المبحوث رقم01 و05 بحيث:" يقولان بأنّهما غير راضيان عن مستواهما المتدنّي مقارنة بزوجاتهما..."، وكذلك المبحوث رقم 02 والّذي قام بمواصلة مساره الدّراسي رغبة منه في أن يتجاوز مستوى زوجته الّتي تعمل كمدرّسة، والّتي بدورها تفوقه ثقافيا واقتصاديا (الدخل)، غير أنّنا توصّلنا خلال المقابلات إلى وجود حالات تفضّل الزّوجة المتعلّمة، وذلك لغرض المساعدة في متطلبات الحياة الزّوجيّة اليوميّة بالمقابل يقدّم الزّوج بعض التّنازلات، وهذا ما عبر عنه المبحوث رقم09.

إذن استراتيجية الرّجل في اختيار المرأة ذات المستوى التّعليمي القريب من مستواه أو أقلّ منه نابع من تمثّلاته للزّوجة اليوم، والّتي بمجرد ما تحقّق مستوى ثقافي

عالي ومكانة اجتماعيّة راقية تعطيه إحساسا بالدونيّة، عكس ما كان متعارف ومتداول، حيث كان الرّجل هو البرجوازي السيّد، أمّا المرأة فهي تمثّل البروليتاريا على حد تعبير "كارل ماركس "Karl Marx. كما يمكن اعتبار ثقافة المرأة المتزوّجة الآنيّة من أهمّ الوسائل الرئيسيّة في اكتسابها أدوار جديدة وأنماطا سلوكيّة يتعذّر اكتسابها من الهيئات أو المؤسّسات الاجتماعيّة الّتي تسهم في عمليّة التّنشئة الاجتماعيّة مثل الأسرة أو المدرسة، وبهذا تكتسب صفات جديدة تستطيع أن تناقض فيها طبيعتها الجندريّة، إلاّ أنّها لا تشكّل عائقا كبيرا في بسط الهيمنة على الزّوج بقدر ما تجعلها أكثر قدرة على التدخّل في الحوار، وبالتّالي العامل الثّقافي استطاع أن يكون مدخلا للتّفاعلات المختلفة بين الزّوجين إلاّ أنّ هذه الأخيرة تبقى ضيّقة المجال.

2.8. العامل الاقتصادي ودوره في بسط الهيمنة في الحياة الزّوجية:

على ضوء التّحليل التاريخي للتّأثيرات التي مسّت واقع المرأة في المجتمع الجزائري، عقب الاستقلال الّذي كان سببها اقتصادي بدرجة أولى، والسّلطة الحاكمة هي التي ساهمت في هذا بشكل مباشر، حيث عرفت ركودا وفراغا قانونيا، فكانت الجزائر قد تخلّصت من الاستعمار "الذي يراه الأنثروبولوجيون وعلماء الاجتماع أنّ سبب التّغلّب عليه هو قوّة البناء القرابي، وليس الاقتصادي" (قاسمي، 2012)، فمن العواقب والنّتائج الّتي لم ينتبه لها ولم تدرس هي نقص الموارد البشرية الّتي تحل محل الفرنسيّين الذين كانوا يشغلون مناصب هامّة لتنمية الاقتصاد الوطني (على الصّعيدين المحلّي والخارجي)، فكان هذا من الأسباب المباشرة للبحث عن موارد بشرية كمرحلة أوّلية بعد الاستقلال بدون معايير ودون اعتبارات ثقافية سواء كان:

رجل / امرأة

متعلّم / غير متعلّم

متزوّج / غير متزوّج

EISSN: 2602-781X————————ISSN: 2253-0347

كان محتّما على المرأة بمختلف الفئات العمرية الدّخول لميدان العمل، والسّبب راجع لارتفاع نسبة الوفيات لدى فئة الرّجال الّتي حلّت محلّهنّ نساء أرامل في مجال العمل، وسبب ذلك وجود أبناء يجب تأمين قوتهم، هذه الظّروف أعطت بعض التّسامح الاجتماعي الّذي أيّد دخول المرأة الجزائرية عالم الشّغل بشكل أو بآخر، ويختلف هذا التّساهل من منطقة إلى أخرى حسب خصوصيّة كل جهة من جهات الوطن، ويعود ذلك إلى التأثيرات الاجتماعية الّتي خلّفها الاستعمار الفرنسي، فيمكننا الجزم بأنّ أغلب المناطق الّتي كان فيها النفوذ الاستعماري واسع، والتواجد الكثيف أثّر على خصوصيات المجتمع الجزائري أكثر من الجهات الّتي كان التّواجد فيه ضئيل...، هذا الدّخول للعمل الّذي سبق التّعليم جاء كمرحلة تمهيديّة للبحث عن الطّاقات المؤهّلة، في هذه المرحلة أصبحت المرأة العاملة تبحث عن التّثبيت، والتّأهيل والرقي والطّموح لمناصب عليا ودخل أكبر، وكل هذا أثّر على علاقتها بالرجل وخاصة الزّوج نتيجة تبنّيها تفكير جديد فحسب جون ستيوارث ميل الّذي يرى: "بأنّ تحريم العمل على النّساء لا يقتصر ضرره عليهنّ فحسب بل يلحق أيضا بمن يستفيد من خدمتهنّ" (ميل، 2009)، لهذا كانت الاستفادة الماديّة من العمل أثر مغاير للّذي كانت عليه في السّابق، فأصبح لها القدرة على الخروج والدّخول، والسّفر والحوار، والنّقاش في إصدار القرارات المهمّة الّتي تخصّ البيت، تقول احدى المبحوثات: "كان قرار شراء أهم مستلزمات البيت بموافقتها، وكذلك قرار زواج البنت فهي من خطّط له"، فبعدما كانت مسؤولياتها مقتصرة على الانجاب والتّنظيف، وفي أحسن الأحوال تقوم بتسيير الجانب الاقتصادي لمؤونة البيت العائلي الكبير حسب ما طرحه مصطفى بوتفنوشت.

إذن أصبح العمل بالنّسبة للمرأة المتزوّجة اليوم ضرورة لابدّ منها وليس من أجل إعالة نفسها وأسرتها وخاصّة عند عجز المعيل أو عدم كفاية الإعالة، فهي متأكّدة أنّ عدم مسؤوليّتها ماديا كلام نظري، ولا ينطبق مع الواقع وبالتّالي، هي تعمل اليوم من أجل تغيير واقعها الاجتماعي المفروض عليها من خلال السّلطة الأبوية الّتي تعتمد على خضوع وتسلّط الرّجال على النّساء، فجلّ المبحوثات صرّحن بأنّهن يقدّمن لأزواجهنّ

الإعانة الماديّة بالرّغم من أنّه ليس من واجباتهنّ حسب اعتقادهنّ وحسب ما يقرّه الدّين والقانون، هذه الظّروف فتحت ووسّعت حقل الممكنات للمرأة عموما والزّوجة خصوصا للتّحرّر من كلّ أشكال الملكيّة والهيمنة، وأن لا تكون مثل الثّروة باستثناء بعض الحالات الخاصّة الّتي لا زالت المرأة لم تتحرّر فيها (خاصة المناطق النّائية الّتي لم تحظى المرأة بعد بحقّ التّعليم والعمل...)، يتوضّح ذلك من خلال أفكار كارل ماركس حول قضيّة الصّراع الطّبقي، فهو يرى أنّ الطّبقة الحاكمة الّتي تملك وسائل الإنتاج تكون قادرة على استغلال الطّبقات الأخرى لصالحها، هذا ما يطبّقه الزّوج في بعض الأوضاع والفترات الزمنيّة، ممّا يؤدّي إلى رفض الزّوجة لأوضاعها ومحاولة تغييرها، إمّا بالحوار أو الصّراع الّذي يصل في بعض المرّات للانفصال، وبالتّالي تصبح الثّروة أمرا حتميا للزّوجة حينما تصبح واعية بأوضاعها.

إذن الزّوجة صار لها ما يمكّنها من التحرّر من الزّوج والمجتمع لأنّها أصبحت فردا اقتصاديا بعدما تحرّرت ثقافيا، وبمجرّد امتلاكها لهذين العاملين معا تصبح لها سلطة مهيمنة وتؤدّي إلى الصّراع في أغلب الحالات، وفي أضعفها تمكّنها من المناقشة في أمور لم تكن لها دراية بها ولا تستطيع التدخّل فيها سابقا.

3.8. اللإستقرار أو اللاثبات في الحياة الزوجيّة:

هل الّذي يهيمن قبل الزواج هو نفسه المهيمن بعد الزّواج؟ (الزّوج / الزّوجة)

إنّ البحث في مسار تطوّر الأحداث في عمق الحياة اليوميّة للأزواج مع التغيّرات في عامل الزّمن، والعوامل الأخرى المؤثرة، الّتي من شأنها أن تخلق الصّراع في بعض الحالات بين الزّوجين، لكن على أحد الطرفين أن يتنازل، وهذا ما أشار إليه جان روستان "بأنّه لا يصلح للزّواج من لم يكن صاحب مزاج مستبد أو مستعبد"، ففي بداية الزّواج نجد في الغالب للزّوجة هويّة منكمشة وتحافظ على هذه الهويّة إلى غاية الحمل الأوّل أو ولادة الطّفل الأوّل، فتزداد الطّلبات الماديّة وتحرّك مجموعة الميكانيزمات الّتي تؤدّي لارتباك الزّوج والّذي بدوره يبقى في حالة انبهار، وعادة ما ينساق وراء الآسرة

النوويّة أي الخروج عن العائلة الممتدّة، نتيجة تفعيل مجموع الحسابات، وبهذا يبدأ حقل الممكنات عند الزّوجة بالتوسّع والتحوّل من الانكماش إلى الاندماج، إذا لم تكن لديهم مشاكل اقتصاديّة وأهمّ مشكل يواجه الأزواج الجدد هو السّكن، أمّا المشاكل الاجتماعيّة الّتي تكون مع عائلة الزّوج، فتسعى عن طريق استراتيجيّات مدروسة منطقيّة وعقلانيّة بالنّسبة إليها بالمحاولة في الدّخول في عمليّة تفاوض للحصول على الاستقلاليّة المطلقة فيما يتعلّق بالسّكن المستقل وتحديداً ابتعادها أو تنظيمها للأعمال المنزليّة الّتي تظهر بسببها مجموعة من الصّراعات، وبمجرد حصولها على هذا المطلب الأوّلي تحقّق بعضا من رهاناتها، وتعود من جديد إلى المنطق التّوافقي المحصور بين أهل الزوج والزوج في حدّ ذاته، فالزّوجة العاملة والماكثة في البيت الّتي (لها مصدر مادّي غير العمل) تسعى للمساهمة في شراء أشياء للمنزل وللأبناء، كما لعائلة الزّوج وذلك لاكتسابها أو حصولها على سلطة وهيمنة جزئية في الوسط العائلي، كما أنّه في حالات يكون لديها مستوى ثقافي تكون أكثر اقناعا عن طريق إعطائها تبريرات دينيّة (هذه السّلوكات تستخدمها الزّوجة المثقّفة وغير المثقّفة)، هذا ما عبّر عنه نورالدين طوالبي بمفهوم الازدواجيّة لدى الأفراد، بالمقابل هناك نوع من الأزواج يفضّل المرأة الماكثة في البيت، والقصد عدم الدّخول في مشاحنات الّتي تحدث نتيجة التّقصير في القيام بالأعمال المنزليّة الموكلة إليها، والمحدّدة اجتماعيا على أنّها من واجبات المرأة على حدّ تعبير المبحوث رقم07: "الّذي حسب اعتقاده بأنّ المرأة العاملة ليس باستطاعتها التّوفيق بين البيت والعمل"، كما ترفض هذه الفئة حسب المقابلات عمل المرأة كليا، ويتولى الزّوج المصاريف والإنفاق، بالمقابل يكون دورها متمثل في التنظيف، الغسل، الإطعام إلى غير ذلك، لكن الاشكال يكمن لدى الزّوجات الحاملات لشهادة جامعية اللّواتي لهنّ فرصة أكبر للدّخول لميدان العمل، حيث يبقى لديهنّ ذلك التّعلّق ما يزيده الوضع الاقتصادي المتأزّم، وإلحاح الثّقافة الجديدة للمجتمع على خروج المرأة المتزوّجة للعمل، كما أنّ الضّغوطات والشجارات تدفع الزّوجة في الهروب خارجا (ميدان العمل) للقيام بعمليّة تفريغ حتى ولو كان الرّاتب غير كافي، هذا ما عبّرت عنه إحدى المبحوثات.

ختاما، لقيت المرأة في المجتمعات العربية عدّة تعقيدات وعراقيل سوسيوثقافية، وسوسيوسياسية، وسوسيواقتصادية، حيث يحثّ الدّين الإسلامي على إعطاء المرأة مكانة مميّزة عن الرجل ، حيث حدّد لها شروطا للحياة الزّوجية تحفظ كرامتها وغيرها، لكن المجتمعات العربيّة لازالت متأخرة مقارنة بالمجتمعات الغربية، حيث تمكّن الرجل و المرأة هناك من كسب حقوق سياسية ،اقتصادية، ثقافية واجتماعية في وقت كانت فيه المرأة سابقا عبارة عن ماشية عند الغرب كما عبّر عن ذلك العديد من الفلاسفة و الباحثين، ولكنّها بعد النّهضة والثورات السياسية والاقتصادية، حقّقت مكاسب على جميع الأصعدة.

يستحيل اليوم البقاء على التّخلف، ومن الممكن الرّجوع إلى الماضي النيّر الّذي ينظّم حياة المرأة والرّجل سواء في الحياة الزّوجية أو الحياة العامة بشكل عام بين الجنسين، فالأسرة الجزائرية عموما والتّلمسانية خصوصا اليوم تضبطها مجموعة من المتغيرات الّتي تحدّد مدى هيمنة الرّجل على المرأة (الزّوج والزّوجة) أو العكس، من خلال العاملين المذكورين سابقا (العامل الثّقافي والعامل الاقتصادي)، بحكم الظّروف المعيشية الصّعبة الّتي عرفها المجتمع الجزائري والّتي خلّفها النّظام السّياسي الفاسد الّذي خرّب أدوار أفراد المجتمع رجالا ونساء سواء على مستوى الأسرة من خلال الحياة الزّوجية، أو على المستوى العام في علاقة الرّجل بالمرأة من خلال القوانين الّتي عملت على اختلال العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع...ويظهر ذلك من خلال **"العقد الاجتماعي الاقتصادي والسّياسي الخفي"** مع المجتمع الّذي كان شعارا لذلك النّظام المتمثّل في "كل واشرب وأسكت" (بلمقدم، 2020).

قائمة المصادر والمراجع:

1. المصحف الكريم، برواية ورش.
2. بودون ريمون وفريديريك بوريكو(د ت): **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، ديوان المطبوعات الجامعية.

3. العمر معن خليل، (2000)، **معجم علم الاجتماع**، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.

4. جيزيل حلمي، (1998)، **النساء نصف العالم**، نصف الحكم، ترجمة: عبد الوهاب ترّو، بيروت لبنان، عويدات للنشر والطباعة.

5. مركز المرأة العربيّة للتدريب و البحوث الاجتماعيّة-الكوثر، الفتاة العربية المراهقة الواقع والآفاق، (2007)، مجد المؤسسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر.

6. بورديو بيير، (2009)، **الهيمنة الذكوريّة**، ترجمة: سلمان القعفراني، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربيّة.

7. بوتفنوشت مصطفى، (1984) **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة دمرى أحمد، بن عكنون الجزائر.

8. الديوان الوطني للإحصاءات، (2011)، نشرة رقم 173.

9. السويدي محمد، (بدون سنة)، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**- تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر- ديوان المطبوعات الجامعية للجزائر.

10. أنصار بيار، (1992)، **العلوم الاجتماعيّة المعاصرة**، ترجمة: نخلة فريفر، دار النشر المركز الثقافي العربي.

11. عمر نادية وآخرون، (2001)،**علم اجتماع الأسرة**، دار المعرفة الجامعيّة.

12. غيدنز أنتوني، (2001)، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصبّاغ، المنظمة العربية للترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية.

13. أنجرس موريس، (2004)، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تدريبات عملية، ترجمة بوريد صحراوي، وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، ص197.

14. الصيرفي عبد الفتاح، (2002)، **البحث العلمي– الدّليل التطبيقي للباحث**– الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر.

15. قاسيمي ناصر، (2012)، **سوسيولوجيا العائلة والتغير الاجتماعي**، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

16. ميل ستيوارث جون، (2009)، **استعباد النّساء**، ترجمة إمام عبد الفتّاح إمام، دار التّنوير للطّباعة والنّشر.

17. منصوري مختار، (2011/2010)، **التحوّلات الثقافية والاجتماعية السياسية في المجتمع ال جزائري1990-2000، دراسة أنثروبولوجية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تلمسان، اشراف محمد السعيدي .

18. بلمقدم يحيى، جلطي مريم، (2020)، **التعليم بين الواقعي والافتراضي من التحدّيات إلى الأزمات**، الجامعة الجزائرية نموذجا، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال المؤتمر الدّولي "التعليم الافتراضي وقت الأزمات- الواقع والتّطلّعات- المجلّد 03، العدد 04 (27).

19. Camille Lacoste-Dujardin(1990) , **Les mères contre les femmes maternité et patriarcat au Maghreb**, Bouchene, Alger, p (235 – 236).

20. Emilie Barraud, lectures, Camille Lacoste Dujardin, (N°126/ novembre 2009) **La vaillance des femmes**, les relations entre

EISSN: 2602-781X————————ISSN: 2253-0347

femmes et hommes berbères de Kabylie, Le monde rurale dans L'Occident musulman médiéval, p (01-05).

21. Raymond Boudon et autre, (2005)Dictionnaire de sociologie, Larousse, p97

22. Mucchiclli Alex et Armand Colin, Dictionnaire des méthodes qualitatives en science Humaines et social, p (239-240).

23. Kauffmann J.C. L'entretien compréhensife, Armend Colin,

24. Crozier. M et Edhard Freidberg, (1977**), L'acteur et le système**, Seuil, p80.

25. Sumpf Joseph et Hugues Michel, (1973), **dictionnaire de sociologie,** Librairie, Larousse, Paris, p131.

26. Durkheim Emile, la famille conjugale, (1921), **Revue philosophique**, Janvier-Février, Paris, p06.

27.الأرقام المذكورة مستخلصة من دراسات المركز الإعلام والتوثيق حول حقوق دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية www.ciddef-dz.com